تحليل اثر النمو الاقتصادي في تغير معدلات البطالة للبلدان العربية ومنها العراق للمدة من (1990-2011)

م. حسين عباس حسين الشمري م. م عبد الجاسم عباس على الله
جامعة بابل / كلية الإدارة والاقتصاد

تاريخ استلام البحث: 2013/7/7 تاريخ قبول النشر: 2014/6/1

المستخلص:

تعد مشكلة البطالة أحد التحديات الكبيرة التي تواجه معظم دول العالم (وعلى حد سواء) المتقدمة منها ام النامية، مع وجود اختلافات جوهرية في الاسباب والنتائج، الا ان المشكلة تبرز خطورتها اكثر في الدول العربية بشكل عام والعراق بشكل خاص في تزايد معدلاتها السنوية وضعف امكانية معالجتها، يُضاف الى ذلك تراجع الحكومات العربية بشكل عام عن توفير فرص عمل جديدة ناتج جزء منها عن انضمامها للمؤسسات المالية الدولية وما تفرضه هذه المؤسسات من شروط على هذه الدول مقابل حصولها على القروض لمعالجة ما تواجهه من مشاكل اقتصادية واجتماعية، مما قاد الى تحجيم دور الدولة في الحياة الاقتصادية، واعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ، وبما ان القطاع الخاص في مجمل الدول العربية ومن بينها العراق يعاني من ضعف امكانياته المادية والفنية لذلك فانه لم يساهم بشكل جدي في امتصاص معدلات البطالة واستيعاب الاعداد المتزايدة من القوى العاملة العاطلة عن العمل.

وللبطالة اثار اقتصادية واجتماعية متعددة تؤدي الى اختلال الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للبلدان التي تعاني منها لابد من اعطاءها قدرا أكبر من الاهتمام وخاصة من قبل الجهات الحكومية المسؤولة أو من الباحثين وذلك من خلال اجراء المسوحات الدقيقة للوقوف على المؤشرات الرقمية الحقيقية الشفافة لمعدلات البطالة واستمرار البحث والتحليل للوقوف على الاسباب الحقيقية لهذه المشكلة ومحاولة وضع الحلول المناسبة والجدية لمعالجتها قدر الامكان بهدف تقليل تلك الاثار .

Analysis of Effect the Economic Growth in Chanchiang Unemployment rates for Arab countries and their Iraq, for the Period of (1990-2011)

Lecturer: Hussein Abbas Hussein AL Shammeri
Assistant Lecturer: Abd Al-Jassem Abbas
Babylon University- college of Management and Economics

Abstract :

The problem of unemployment, one of the big challenges facing most countries of the world, both developing or Under developing countries, And found deeding differences in the cause and effects. The problem in Iraq particular are increasing their rates yearly, because of the lack of seriousness in addressing the real causes and always focus on treatment results and not the causes.

In addition, the decline of Arab governments generally provide new job opportunities as a result of its accession to international financial institutions and imposed by these institutions of the conditions of these countries in exchange for loans to address the problems encountered by economic, social, and most important of these conditions is curtail the role of states in the economic life and reduce opportunities for

recruitment in the public sector, and give a greater role for the private sector in economic activity, including that of the private sector in the loader Arab countries, including suffering from weak potentials material and technical so it did not contribute in earnest in the absorption rates of unemployment. The unemployment for many reasons, and also, whether economic or social have consequences.

Given the importance of this topic and the accompanying repercussions must be to give him more attention, especially by government agencies responsible or of researchers through surveys minute to determine the indicators real digital transparent unemployment rates in Iraq and the continuing research and analysis to find out the real reasons for this problem and try to develop appropriate solutions and seriousness to address them as much as possible and minimize the economic and social effects of hazardous.

المقدمة :

تعد البطالة من المشكلات الاقتصادية المستعصية في الدول النامية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص، إذ قدرت منظمة العمل العربية عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية بنحو26.2مليون عاطل عن العمل في عام 2008 ، وذكرت المنظمة في تقريرها السنوي للعام المذكور أن أوضاع البطالة في الدول العربية هي الأسوأ بين جميع مناطق العالم وفي طريقها لتجاوز الخطوط الحمراء، إذ يتجاوز معدل البطالة العام 20% واقرب المعدلات سوءاً هو في أفريقيا جنوب الصحراء 14.4% والبلدان الاشتراكية سابقا 13.5% في حين لم يتجاوز هذا المعدل 6.7% في دول جنوب آسيا والدول الصناعية و 4.2% لبقية مناطق آسيا .

أما في العراق الذي عانى ويعاني من أوضاع شديدة التدهور بسبب الواقع المرير الذي تعانيه مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، إذ شكلت البطالة احد ابرز الأولويات من قبل المهتمين بهذا الموضوع وخاصة البطالة في صفوف الشباب الذين يمثلون النسبة العظمى من إجمالي السكان إضافة إلى إجمالي الناشطين اقتصاديا، وتتباين الإحصائيات ونسب أو معدلات البطالة في العراق ، فقد أشارت نتائج مسح أجرته وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق بان معدل البطالة في العراق قد بلغ 28.1% عام 2005 في حين قدرت منظمة العمل الدولية نسبة البطالة في العراق أكثر من ذلك ، ويرافق البطالة عادة اثار سلبية ضارة على المجتمعات تهدد الاستقرار السياسي والاقتصادي والسلم الاجتماعي، إذ تظهر تلك الآثار على شكل أمراض اجتماعية ونفسية خطيرة تتحول مع الزمن إلى انحرافات أخلاقية وسلوك إجرامي يصعب معالجته .

ومع أن العراق يمتلك موارد طبيعية وبشرية هائلة وكان مستقبل رئيسي للعمالة العربية التي زادت عن (3) مليون عاملا خلال عقد السبعينيات إلا أن المتغيرات الخارجية والداخلية المتمثلة بالحروب والعقوبات الاقتصادية والتغيير السياسي قد حولت الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد هش ومتداعٍ وغير مولد لفرص العمل ، كان من نتائجه بروز مشكلة البطالة منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي وتفاقمت أكثر بعد الاحتلال الامريكي عام 2003على اثر حل العديد من المؤسسات العسكرية والمدنية التي كانت تستوعب آلاف القوى العاملة ناهيك عن القوى العاملة التي تدخل سنويا إلى سوق العمل من الخريجين خاصة ، مما أدى إلى تفاقم هذه المشكلة نتيجة للأداء الاقتصادي المتراجع وعدم القدرة على تحقيق معدلات متقدمة من النمو الاقتصادي بعد تدني الإنتاج الزراعي والصناعي المحلي بسبب فتح الحدود على مصراعيها بدون ضوابط كمية أو كمركية أمام تدفق مختلف السلع الأجنبية (الزراعية منها والصناعية) التي أغرقت السوق

العراقية بأنواع السلع غير المطابقة للمواصفات العراقية او العالمية، مما ادى الى غلق العديد من المصانع والمزارع وبالتالي التأثير في الطلب على العمالة العراقية سلبا.

وعلى العموم وبقدر تعلق الامر بالعراق وفي معظم البلدان العربية أصبحت مشكلة البطالة، مشكلة ذات طبيعة هيكلية لا دورية تتعلق بالهيكل الاقتصادي للاقتصاد القومي، وتعبر عن اختلالات هيكلية عميقة ناتجة عن ضعف الاداء الحكومي والقطاع الخاص معا مع ارتباك واضح في اداء السياسات الاقتصادية الكلية .

كل هذه الأسباب وغيرها أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة بشكل كبير، مما يلقي على عاتق الباحثين الاستمرار في بحث هذه المشكلة وتحديد أسبابها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية عسى أن يجدوا حلولا لها وتصغي الجهات المسؤولة عن ذلك لمعالجة أسبابها وليس معالجة نتائجها، وذلك من خلال الاهتمام بالقطاعين الزراعي والصناعي وعدم الاكتفاء بالتركيز على القطاع النفطي كمصدر أساسي في الاقتصاد العراقي وإهمال القطاعات الأخرى ووضع سياسات اقتصادية سليمة لمعالجة الواقع الاقتصادي الذي نعيشه. هذا وتضمن البحث مبحثين، تناول المبحث الأول مفهوم البطالة وأنواعها وأسبابها وآثارها بشكل عام، اما المبحث الثاني فقد تناول واقع الاقتصاد العراقي واثر النمو في تغيير معدلات البطالة في العراق للمدة (1990-2011) ثم اختتم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات وقائمة المصادر.

مشكلة البحث :

عدم وجود سياسات اقتصادية ناجحة وسوء التخطيط الاقتصادي والاعتماد على قطاعات معينة وإهمال بقية القطاعات الاقتصادية أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة وعدم وجود نمو اقتصادي حقيقي في البلدان العربية ومنها العراق قادر على توليد فرص عمل جديدة.

هدف البحث :

تحديد الأسباب الكامنة خلف البطالة ودراسة مدى تأثير النمو الاقتصادي في تخفيض معدلاتها وإمكانية وضع الحلول الملائمة لها مع الأخذ بنظر الاعتبار درجة النمو الاقتصادي وطبيعة الهيكل الاقتصادي للاقتصاد القومي .

فرضية البحث :زيادة النمو الاقتصادي يقود الى تخفيض معدلات البطالة .

الحدود المكانية والزمانية :الدول العربية بشكل عام والعراق بشكل خاص للمدة من 1990 _ 2011 .

هيكلية البحث :لغرض الوصول إلى هدف البحث والتحقق من صحة فرضيته فقد قسم إلى مبحثين وكالاتي :

اذ تناول المبحث الاول مفهوم البطالة وانواعها واثارها الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام اما المبحث الثاني فقد تناول السمات العامة للاقتصاد العراقي والبطالة في العراق واثر النمو في تغير معدلات البطالة للمدة من (1990-2011)

المبحث الأول: البطالة والنمو الاقتصادي أطار نظري ومفاهيم عامة :

أولا : مفهوم البطالة بشكل عام :

تعد البطالة من اخطر المشاكل التي تهدد استقرار الدول وتقدمها ، وتختلف حدتها من دولة لأخرى ومن مجتمع لآخر، وهي السبب الرئيس لمعظم المشاكل الاجتماعية كما أنها تمثل تهديدا واضحا للاستقرار السياسي والاقتصادي بشكل عام .على ان البطالة توقف إجباري لجزء من قوة العمل في مجتمع ما رغم مقدرتهم ورغبتهم في العمل وبحثهم عنه[1] ،او هي عبارة عن تعطيل جانب من قوة العمل عن العمل المنتج اقتصاديا تعطيلا اضطراريا رغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج[2] .وتحدد منظمة العمل الدولية (ILO) العاطل عن العمل هو " ذلك الشخص الذي يكون فوق سن المعيشة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى[3] .كما يمكن تعريف البطالة على أنها تمثل الزيادة في العرض الكلي للعمل على الطلب الكلي عليه ،أي تعطيل الأشخاص القادرين والراغبين في

العمل لأسباب مختلفة[4] .وتعرف منظمة العمل الدولية العاطلين عن العمل على أنهم " أولئك الأفراد الذين لا يعملون أكثر من ساعة في الأسبوع بالرغم من استعدادهم للعمل ورغبتهم فيه وبحثهم عنه، ويختلف هذا المقياس من دولة لأخرى كأن يستخدم أسبوع في الشهر أو يوم في الأسبوع[5] .

ومما تقدم يمكن تحديد مفهوم البطالة على انها التحدي المجتمعي الذي يواجه المجتمعات الحية في الوقت الحاضر، ناجم عن طريقة التوزيع وإعادة التوزيع الاقتصادي والاجتماعي للثروة والدخل بين فئات وأفراد المجتمع وطريقة أداء الاقتصاد القومي ككل والأداء الوظيفي للقطاعات المكونة للهيكل الاقتصادي .

ثانيا : قياس البطالة :

تقاس البطالة في المجتمع عادة من خلال ما يسمى بمعدل البطالة (Unemployment Rate) وهو يساوي نسبة عدد العاطلين عن العمل (سواء من الذين كانوا يعملون سابقاأو من الداخلين الجدد إلى سوق العمل) الى إجمالي القوة العاملة أوالنشيطين اقتصاديا . وهؤلاء لا يمثلون السكان في سن العمل سواء كانوا عاملين أو عاطلين عن العمل وفق الصيغة الاتية [6] :

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{اجمالي القوة العاملة}} \times 100$$

ويمكن الوصول إلى معدل البطالة من خلال الخطوات الاتية :

تحديد القوى العاملة الفعلية والذي يمكن الحصول عليها من خلال المعادلة الاتية :-

العمالة الكاملة = عدد السكان – (السكان فوق سن العمل أي كبار السن + السكان دون سن العمل أي الأطفال دون سن (15) سنة + المتقاعدين + ربات البيوت + الطلبة بمراحلهم المختلفة + أفراد القوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي + نزلاء السجون + نزلاء المؤسسات الإصلاحية + نزلاء المستشفيات للأمراض المستعصية والمزمنة) .

أما تحديد عدد العاطلين عن العمل فيتم ذلك من خلال المعادلة الآتية:-

عدد العاطلين عن العمل = حجم العمالة المتاحة في الاقتصاد ــ العمالة الكاملة .

العمالة الكاملة = حجم العمالة المتاحة في الاقتصاد* (1- معدل البطالة الطبيعي)

ثالثاً/ أنواع البطالة :-

تظهر البطالة بأنواع مختلفة تبعا لاختلاف الأسباب المؤدية لظهورها وأهمها :

1- البطالة الدورية : وهي التي ترتبط بالتقلبات الاقتصادية التي تحدث في الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية ما بين الانتعاش والانكماش ، أي بحسب الدورات الاقتصادية التي يمر بها النظام الرأسمالي وهي تظهر في مرحلة الانكماش نتيجة لانخفاض الطلب على السلع الاستهلاكية مما يؤدي إلى ردود أفعال لأصحاب الأعمال بتخفيض الإنتاج مما يعني تسريح عدد من العمال وخفض الطلب على العمل وارتفاع معدلات البطالة ، ومثل هذه الحالة تلقي بضلالها في أكثر الأحيان على البلدان النامية المرتبطة بالعالم الرأسمالي بتبعية اقتصادية[7] .

2-البطالة الهيكلية : وهي تنجم عن الخلل الهيكلي لمجموعة السياسات الاقتصادية أو نتيجة التغيرات التكنولوجية أو عن المنافسة العالمية التي تتطلب مهارات عالية للقيام بالأعمال الجيدة أو لإحداث تغييرات في مواقع العمل ، ويشكل هذا النوع مشكلة طويلة الأجل ولكنها في الحقيقة تمثل تكلفة أو ثمنا للتقدم والتطور التقني[8] .

3- البطالة الاحتكاكية: وتعني العجز لدى العامل في العثور على عمل منظم أو تدني الدخل من العمل إلى حد الكفاف، أو ترك العمل لفترة من الوقت (مثل الحصول على إجازة بدون راتب) كوسيلة للبحث عن عمل آخر أفضل .ومن أسباب حدوثها ، دخول عمال جدد إلى قوة العمل ورجوع عمال قدامى إلى ميدان العمل ، والتنقل الاختياري بين الوظائف المختلفة[9] .

4- البطالة الموسمية: وهي البطالة المرتبطة بالظروف المناخية والاجتماعية حيث يتعطل الكثير من العمال خلال فصول السنة، كأن يتعطل عمال البناء خلال فصل الشتاء بسبب الأحوال

الجوية، وكذلك صناعة المرطبات والمشروبات الصيفية ، أما في فصل الصيف فيتعطل عمال الصناعات الشتوية، كذلك صناع الملابس يتعطلون أيضا بسبب تغير الموديلات أو انتظار الموسم القادم الذي يتطلب ملابس جديدة تتلاءم مع المناخ .

5- البطالة المقنعة: هي وجود بعض الأشخاص في وظائف يتقاضون عليها أجور بينما لا يضيفون شيء إلى الإنتاجية والاستغناء عنهم لا يؤثر على حجم الإنتاج وينتشر هذا النوع من البطالة في البلدان ذات الحجم السكاني الكبير وفي الأجهزة الحكومية الكبيرة وفي وحدات الإنتاج المملوكة للدولة بحيث تستخدم التشغيل لحل مشكلة البطالة أو لأغراض اجتماعية أو سياسية في المجتمع[10] . ويعتقد الباحثان ان وجود هذا النوع من البطالة يؤدي الى انخفاض الانتاج والإنتاجية نتيجة تداخل الاختصاصات والوظائف المختلفة مع بعضها مما يربك الأداء الاقتصادي للوحدات المختلفة .

رابعاً / أسباب البطالة في الدول العربية بشكل عام:-

تعاني الكثير من البلدان العربية من مشكلة البطالة لكنها تتباين في معدلاتها وتتفاوت في انعكاساتها السلبية على البنية الاقتصادية والاجتماعية بسبب اختلاف العوامل التي تؤدي إلى ظهورها من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر ومن هذه الأسباب هي :

1- فشل برامج التنمية في العناية بالجانب الاجتماعي بالقدر المناسب وتراجع الأداء الاقتصادي ، وتراجع قدرة القوانين المحفزة على الاستثمار في توليد فرص عمل بالقدر الكافي ، فضلا عن تراجع دور الدولة في إيجاد فرص عمل في القطاعات الحكومية وانسحابها تدريجيا من ميدان الإنتاج والاستغناء عن خدمات بعض العاملين في ظل برامج الخصخصة والإصلاح الاقتصادي [11] .

2- التغيير في هيكل الطلب : وهذا يعني إن تطور الاقتصاد الذي يقود في بعض الأحيان إلى الانتقال من قطاع إلى آخر (الدول الزراعية تنتقل إلى دول نفطية) وهذا يعني إن الاقتصاد يعتمد بشكل كبير على قطاع معين وإهمال باقي القطاعات الأخرى مما يؤدي إلى انتشار البطالة[121] .

3- التقدم العلمي والتكنولوجي مما يؤدي إلى إحلال الآلة محل العامل في العديد من القطاعات. السياسية الحكومية في تحديد الحد الأدنى والحد الأعلى للأجور وهذا قد لا يتناسب مع رغبات العمال والمنتجين .

4- ارتفاع إعانات البطالة بشكل كبير فقد تصل إلى 80% من الأجر كإعانات للبطالة مما يشجع على الاستمرار في البطالة ورفض العمل[13] .

5- عجز الحساب الجاري وارتفاع حجم المديونية الخارجية .

6- نمو قوة العمل العربية وعدم تناسب ذلك النمو مع نمو الناتج المحلي الإجمالي .

7- انخفاض الطلب على العمالة العربية عربيا ودوليا بسبب التطور التقني العامي وعدم مواكبة تلك العمالة ذلك التطور.

8- الانعكاسات السلبية للمتغيرات الدولية على العمالة العربية .

9- سوء استخدام الموارد الاقتصادية العربية .

خامساً / الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة:-

- الآثار الاقتصادية للبطالة :

للبطالة آثار اقتصادية عديدة اهمها :-

1 - إنها تحجب دخل الفرد الذي هو عامل الاطمئنان له والدافع نحو تحسين مستوى المعيشة مما ينعكس على مستوى أداءه الاقتصادي الذي يعمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاقتصادية[14] .

2- للبطالة دور في ضياع الفرص وذلك في حالة عدم تحقيق الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج وخلق التدابير للاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية التي تزيد من قدرة الاقتصاد على تنمية

الثروات وخلق فرص عمل للعاطلين وتنمية قدراتهم من خلال التدريب وفي حالة التعطيل يصبح ما ورد في أعلاه فرص ضائعة تتحمل مسؤوليتها البيئة الاقتصادية الكلية[15] .

3- تمثل البطالة هدر ا لموارد التي يتمتع بها المجتمع هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى تعتبر مؤشر لفشل النظام الاقتصادي في إشباع احتياجات سكانه ومن ثم في تحقيق رفاهية الفرد باعتبار إن عنصر العمل يتميز عن بقية عناصر الإنتاج بأنه يمثل وسيلة الإنتاج[16] .

4- إن التعطيل الطويل لقوة العمل يؤدي إلى تآكل المعرفة الفنية والمهارات لها مما يتطلب الإنفاق الإضافي لإعادة تأهيلها .

- **الآثار الاجتماعية للبطالة:**

فضلا عن آثار البطالة الاقتصادية على الفرد والمجتمع فان للبطالة أيضا آثارا اجتماعية ونفسية نجملها بما يأتي :

1- جنوح العاطل عن العمل إلى الجرائم الاجتماعية والإرهاب والعنف وجرائم الآداب وانتشار مصادر الدخل غير المشروعة التي تعتبر ذات إغراء للشباب المتعطلين عن العمل على جميع المستويات[17] .

2- تمثل البطالة هدرا كبيرا للإمكانيات البشرية والتي تزيد من معدلات الجرائم والتي يصبح عندها الشباب مثبطي العزيمة لعدم تمكنهم من المشاركة في المجتمع إضافة إلى الشعور بالفراغ والحاجة والإحباط واليأس[18] .

3- تؤدي البطالة إلى انتشار ظاهرة انعدام القيم والأخلاق فضلا عن فساد المجتمع وتزايد حدة الفقر ، ذلك إن اثر البطالة يمتد ليشمل اسر العاطلين عن العمل[19] .

تعمل البطالة على انتشار عادات اجتماعية غير مرغوب فيها كتعاطي الكحول والمخدرات وما شابه ذلك .

4- إن عدم قدرة الشباب على العمل تؤدي إلى انخفاض منزلتهم الاجتماعية من خلال اللهو والراحة وعدم القدرة على الضبط وتحمل المسؤولية[20] .

5- تنعكس آثار البطالة وبصورة غير مباشرة على نفسية الفرد المتعطل عن العمل والتي قد تؤدي إلى حالات الاعتداء على نفسه أو بعض أفراد العائلة .

سادساً / مفهوم النمو الاقتصادي :

يمثل النمو الاقتصادي الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين ، التي يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسة وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم .كما انه يمثل اي تغيير ايجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات ببلد معين في فترة زمنية معينة وبالتالي هو زيادة الدخل والاستخدام ، ويضيف بعض الكتاب إلى هذا التعريف شرط استمرار هذه الزيادة لفترة طويلة من الزمن وذلك للتمييز بين النمو والتوسع الاقتصادي الذي يتم لفترة قصيرة نسبيا [21] .

والنمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي ، وإنما يتعدى ذلك الى حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ، متمثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي وبالطبع فان هذا لا يحدث إلا إذا زاد معدل نمو الدخل الكلي عن معدل نمو السكان[22] .وبذلك فهو تغيير تدريجي يتمثل في حدوث زيادة مستمرة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي للدولة ومتوسط نصيب الفرد منه مع مرور الزمن ، ويحدث ذلك في بعض المؤشرات الاقتصادية نتيجة لتحسن نوعية الموارد المستخدمة أو التقنية أو التوسع في عمليات تراكم رأس المال دون أن يصاحب ذلك حدوث تغيرات ملموسة في الجوانب الأخرى ذات الصلة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية[23] .ويرى آخرون أن النمو الاقتصادي هو حدوث تغيرات كمية في بعض المتغيرات بشكل تلقائي دون تدخل الدولة في توجيهاتها مع مرور الزمن مثل السكان، الادخارات، الثروة كحصول نمو في الناتج القومي الإجمالي[24] .

سابعا / العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي :

يشكل النمو الاقتصادي احد المتغيرات الذي يفترض أن يؤدي إلى خفض معدلات البطالة في الاقتصاد القومي ، فتحقيق المزيد من المخرجات (الناتج) يتطلب توافق المزيد من المدخلات (عوامل الإنتاج) ، ومن ثم فان تحقيق معدل نمو مرتفع في الناتج يتطلب توافر حجم كبير من العمالة وبالتالي يفترض أن زيادة النمو الاقتصادي يترتب عليها زيادة حجم التوظيف الأمر الذي ينعكس على تخفيض أعداد العاطلين[25] . حيث أكدت العديد من الدراسات والبحوث على وجود علاقة ترابطية بين معدلات النمو الاقتصادي و تغير معدلات البطالة السائدة في الاقتصاد ، وان معرفة الأثر المتبادل بين معدلات النمو ومعدلات البطالة يعتبر أهم عامل لفهم كيفية التأثير على البطالة باعتبار أن السياسات الاقتصادية توضع عادة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي وليس لتخفيض نسب البطالة السائدة التي تعتبر في اغلب النماذج الاقتصادية القياسية متغيرات خارجية . ولذلك فان التحليل النظري لظاهرة البطالة قد تفقد أهميتها إذا لم تؤخذ بنظر الاعتبار العلاقات السببية المثبتة في الواقع بالنسبة للسياسات الاقتصادية التي لا تهدف في الغالب إلى تخفيض معدلات البطالة وإنما لزيادة معدلات النمو الاقتصادي .

و لمحاولة فهم كيفية التأثير على البطالة يجب أن ننطلق من فهم طبيعة العلاقة مع المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالنمو ،الاستثمار، معدل الأجور ،ونسبة التضخم ،وبما إن العوامل السابقة تتداخل فيها بينها وترتبط كلها بالتغيرات الحاصلة في البنية الاقتصادية ،فان تحليل التغير ينطلق أساسا من ربط البطالة بالتغير الحاصل في قدرات الاقتصاد على التغير مع النمو الاقتصادي باعتباره أهم مقياس للتغير الاقتصادي الكمي .ولهذا تعتبر السياسات الاقتصادية الداعمة للنمو هي نفسها سياسات القضاء على البطالة في نظر البعض ،غير أن التحليل الاقتصادي الذي يعتمد المقارنة القياسية يبين أن العلاقة بين البطالة والنمو تتغير وفق عدة عوامل قد تعتبر في بعض الاقتصاديات من العوامل الخاصة(26) .

ويبدو أن الربط بين النمو والبطالة غير دقيق لو اعتمدنا التحليل القياسي الخاص بكل اقتصاد ،كما يمكن تصور السياسات الاقتصادية الداعمة للنمو ليست هي نفسها سياسات القضاء على البطالة. وان السياسات الاقتصادية التي تربط بين النمو وانخفاض نسب البطالة قد تكون صحيحة في الدول المتطورة ولكنها ليست كذلك في الدول النامية أو الدول العربية نتيجة لاختلاف طبيعة البطالة نفسها وطبيعة ومصدر النمو المتحقق في الدول المتطورة

ويبدو الاتجاه العام في العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة هو اعتبار أن هناك ارتباط كبير بين معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض نسب البطالة ، وتظهر علاقة معدلات النمو الاقتصادي والبطالة من خلال العلاقة الاتية:

ارتفاع معدل النمو ← ارتفاع نسبة التشغيل ← انخفاض معدل البطالة

وتحدد نسبة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بطبيعة السياسة الاقتصادية المعتمدة، حيث يركز التحليل الكينزي على سياسية الإنعاش عن طريق الطلب وهذا الاعتقاد السائد غالبا لدى معظم الاقتصاديين، حيث ينطلقون من اعتبار أن البطالة سوف تنخفض تلقائيا إذا ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي، بينما يركز اتجاه آخر أكثر ليبرالية على العرض من خلال ربحية ومردودية المشاريع.

وعلى العموم هناك ترابط كبير بين النمو وتغيير نسب البطالة ، فمعدلات نمو مرتفعة تدل على حاجة الاقتصاد إلى يد عاملة إضافية يتم توظيفها من فائض سوق العمل المتكون في الفترات السابقة، وفي المقابل تدل حالة الركود الذي يتوافق عادة مع نسب نمو منخفضة أو سلبية على زيادة نسب البطالة بفعل فقدان مناصب العمل .بينما يؤدي تباطؤ الاقتصاد إلى انخفاض في خلق فرص العمل الجديدة لتقل عن المستوى الطبيعي الذي يفترض أن تبدأ عنده البطالة في الانخفاض، هذا الأمر يعد طبيعيا في التحليل النظري للعلاقة بين النمو وتغيير نسب البطالة. غير إن ما يحد من قيمة هذا التحليل هو عدم وجود تناسب بين معدلات النمو ونسب البطالة فارتفاع النمو الاقتصادي بنسبة2%لايؤدي بالضرورة إلى انخفاض في نسبة البطالة ب2% [27]،

ولتوضيح العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادي والبطالة في بعض البلدان العربية نستعين بالجدول (1) .

جدول (1) معدل النمو الاقتصادي والبطالة في بعض الدول العربية للمدة (2006–2011) نسبة مئوية

الدول	الجزائر		مصر		الأردن		السودان		المغرب	
السنة	النمو الاقتصادي	معدل البطالة	النمو الاقتصادي	البطالة	النمو الاقتصادي	البطالة	النمو الاقتصادي	البطالة	النمو الاقتصادي	البطالة
2006	2	12,3	6,84	10,92	7,93	14,06	11,29	17,49	7,76	9,7
2007	3	11,8	7,09	9,21	8,49	13,1	10,16	16,77	2,71	9,8
2008	2,4	11,3	7,16	8,91	7,61	12,65	6,84	16,04	5,59	9,6
2009	2,38	10,21	4,67	9,45	2,33	12,94	5,98	14,89	4,95	9,1
2010	3,33	10,03	5,15	9,2	3,09	12,50	5,7	13,73	3,15	9.0
2011	3,62	9,8	1	9,15	3,25	12,50	4,72	12,56	3,86	8,85

* المصدر = من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي لسنوات مختلفة .

ومن تحليل بيانات الجدول (1) نلاحظ الارتفاع غير العادي لنسب البطالة في اقتصاديات الدول العربية عن المعدلات العالمية لا سيما لبعض البلدان التي تتوفر فيها موارد اقتصادية كبيرة، حيث ترتفع نسب البطالة في السودان إلى حوالي 13,73% وفي الأردن 12,5% وفي الجزائر 10,03% وفي مصر 9,2% وفي المغرب 9.0 % لعام 2010 .

وإذا ما ربطنا معدل النمو بانخفاض نسب البطالة في تلك الدول نجد أن العلاقة تكون ضعيفة بين نسب النمو وانخفاض معدلات البطالة ، إذ تعرف هذه البلدان بمعدلات مرتفعة من البطالة وفي نفس الوقت تتحقق معدلات نمو ايجابية ، لكن الارتباط بين الارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض نسبة البطالة غير قوي، لان النمو المتحقق في اغلب الدول العربية وخاصة النفطية منها يأتي من زيادة الايرادات المتأتية من تصدير المواد الاولية ومواد الطاقة وخاصة البترول بشكل خاص .

وان هذا الاختلاف في طبيعة النمو المتحقق وأثره على البطالة هو الذي يجعل السياسات الاقتصادية في البلدان العربية تفشل في الحد من نسب البطالة رغم تحقيق معدلات نمو مرتفعة نوعا ما نتيجة زيادة إيرادات تصدير النفط مع بقاء بقية القطاعات الاقتصادية وخاصة الصناعة والزراعة التي تساهم في خفض معدلات البطالة في حالة إهمال متعمد .وهذا الأمر هو ما يجعل ظاهرة تخفيض نسب البطالة تعاني نوعا من القصور النظري على الأقل من خلال سياسات دعم النمو الاقتصادي التي يفترض انها تؤدي إلى تخفيض نسب البطالة .

المبحث الثاني/واقع الاقتصاد العراقي واثر النمو في تغير معدلات البطالة للمدة(1990-2011)

أولا: السمات العامة للاقتصاد العراقي :

على الرغم من إن الاقتصاد العراقي يتميز بموارده المتنوعة ، إلا انه ظل يعاني من هيمنة القطاع الإستخراجي (النفط) على الناتج المحلي الإجمالي، حيث كانت السياسات المعتمدة خلال العقود الماضية وحتى الآن سببا في عدم تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب، كونها تتسم بالشمولية مما افقد الكفاءة التنافسية بين القطاعات الإنتاجية الأخرى ، وكان التركيز على القطاع العام كونه المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي ولم تتح الفرصة للقطاع الخاص في تنفيذ الاستثمارات الكبيرة فكان دوره هامشيا . ونتيجة لانخفاض الكفاءة الاقتصادية في مؤسسات القطاع العام فقد أدى إلى تخلف قطاعات الإنتاج بحيث لم تتمكن من تحقيق النمو المطلوب منها ،وبذلك اتسم الاقتصاد العراقي بعدد من السمات التي تمثل انعكاسا للسياسات والبرامج الاقتصادية التي اعتمدت على إيرادات النفط في تمويل معظم النشاط الاقتصادي مما انعكس على تفاقم حالات التدهور في مؤشرات البطالة والفقر وتدهور الأمن البشري وتراجع النمو الاقتصادي، ومن هذه السمات ما يأتي:

1- اختلال الهيكل الاقتصادي: يظهر هذا الاختلال واضحا من خلال هيمنة قطاع النفط على مجمل القطاعات السلعية الأخرى سواء عوائد الصادرات أو من خلال نسبة مساهمة عوائده في الميزانية العامة للدولة او في الناتج المحلي الإجمالي[28].

2- اختلال التجارة الخارجية: وهذا يتضح من خلال تشوه الميزان التجاري بتضخم عوائد النفط الخام وليس من مصادر سلعية منتجة محليا، وهذا الاختلال ناتج عن الاختلال الأول، ولذلك فان الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي هي اختلالات توليدية أي ان كل اختلال يولد اختلال آخر[29].

3-الانكشاف الاقتصادي نحو الخارج: لقد تسبب انخفاض معدلات نمو القطاعات الإنتاجية السلعية لاسيما القطاع الزراعي والقطاع الصناعي إلى عدم قدرة الإنتاج المحلي من السلع لاسيما الغذائية منها في تلبية الطلب على تلك السلع الأمر الذي أدى إلى الاعتماد على الأسواق الخارجية لتلبية الاحتياجات المتزايدة خاصة بعد عام 2003 ، إذ إن أكثر من نصف الاحتياجات الغذائية تستورد من الخارج مما وضع الأمن الغذائي العراقي في موضع خطر وخاصة للمتغيرات الإقليمية والدولية . أما من ناحية السلع الصناعية فعلى الرغم من انه تم إنشاء عدد من الصناعات إلا إن نسب كبيرة من المدخلات الأساسية التي تمول تلك الصناعات لإنتاج تلك السلع كانت مستوردة من الخارج الأمر الذي وضع القطاع الصناعي تحت مظلة العقوبات الدولية التي تعرض لها العراق خلال عقد التسعينيات[30].

4- تفاقم مشكلة المديونية : أدت الحروب التي مر بها العراق والعقوبات الدولية التي أعقبتها إلى تفاقم مشكلة المديونية الخارجية ، حيث كانت لتداعيات تلك المرحلة ارتفاع الدين العام الخارجي من (42) مليار دولار عام 1991 إلى أكثر من (125) مليار دولار في عام 2003بفعل تراكم الفوائد المترتبة على ذلك الدين مما ارهق كاهل الاقتصاد العراقي كثيرا [31].

5-اختلال هيكل الإنتاج : يعاني الاقتصاد العراقي من اختلال في أولوية الفروع القائدة لعملية الإنتاج، خاصة فروع الصناعة الرأسمالية والتحويلية وهنا يلاحظ هيمنة فروع الصناعة الغذائية على الصناعة التحويلية ، حيث تشكل النسبة الأكبر من إجمالي الصناعات التحويلية[32].

5- شيوع ظاهرة البطالة : التي وصلت إلى معدلات عالية وهو أمر له مدلولات اقتصادية واجتماعيه وسياسيه خطيرة ويلقي عبئا على السياسة المالية و الاقتصادية للبلد من الثقل والجسامة بحيث قد تغير من أولوياتها وإمكانياتها.

6- شيوع ظاهرة الفقر والتهميش الاجتماعي: فكل من يعيش في ظاهرة البطالة فهو بحالة فقر بالتعريف والضرورة والمنطق.

7- تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي: لا سيما بعد سقوط النظام السابق سواء على مستوى الإدارة المحلية أو على مستوى الوزارات والدولة . إذ جاء ترتيب العراق ثالثا على المستوى الدولي في استشراء ظاهرة الفساد الإداري في تقرير منظمة الشفافية العالمية لعام 2007 [33].

8- شحة مصادر الاستثمار المحلي والأجنبي: والغموض في حجم عوائد النفط وقنوات إنفاق دخل النفط. وغياب كفاءة الأداء في إدارة الثروة النفطية وإدارة مؤسسات الدولة نتيجة لتولي إدارة تلك المسؤوليات من قبل أفراد لا يمتلكون الخبرة والكفاءة في إدارة تلك المؤسسات .

ثانيا : مؤشرات البطالة في العراق للفترة من (2003 – 2011) :

البطالة في العراق من المواضيع المهمة فهي محصلة لعوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية استشرت وتعمقت جذورها في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 ، وأصبحت ظاهرة لا يمكن تجاهلها أو تركها لآليات سوق العمل ، إذ إن ارتفاع معدلاتها يمثل احد المؤشرات الدالة على تدهور الوضع الاقتصادي وان استمرارها وتزايدها يعني نمو عرض القوى العاملة بمعدل يفوق نمو الناتج المحلي الإجمالي دون أن يصاحب ذلك زيادة في الناتج القومي الحقيقي للسلع والخدمات [34]. إذ غدت مشكلة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية تعبر بوضوح عن عجز في البنى الاقتصادية وعن خلل اجتماعي على الصعيد الوطني ، وتمثل آفة اجتماعية خطيرة تعطل

القدرات البشرية وتبدد فرص النمو والرفاه الاقتصادي .ولم يحظ موضوع البطالة في العراق بالاهتمام إلا بعد أحداث 9 نيسان 2003 ، حيث ازداد الاهتمام بهذا الموضوع دوليا وعربيا .
ولتوضيح تطور معدلات البطالة للفئة العمرية 15 سنة فأكثر نستعين بالجدول (2):

جدول (2) تطور معدلات البطالة في العراق للفئة العمرية 15سنة فأكثر موزعة حسب الجنس للسنوات (2003 – 2008) نسبة مئوية % .

السنة	معدل البطالة
2003	%28.1
2004	%26.8
2005	%17.79
2006	%17.7
2007	%11.7
2008	%15.39

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مسح التشغيل والبطالة للسنوات (2006 ، 2008) صفحات مختلفة.2009
Global securityIraq : growing unemployment threatens stability . un says

ومن تحليل بيانات جدول (2) نجد ان معدلات البطالة في العراق للمدة من 2003-2008 كانت متذبذبة، فبينما كانت في عام 2008نحو (28.1 %). انخفضت في عام 2004 الى (26.8%) والى (17.79%)و (17.50%) لعامي 2005-2006 وذلك بسبب استخدام جزء من قوة العمل العاطلة في وزارتي الدفاع والداخلية بشكل خاص بينما انخفضت في 2007 الى11.7% نتيجة لنفس السبب اعلاه واسباب اخرى الا انها عادت لترتفع الى 15.34% في 2008 كما يتضح من الجدول (2).

أما معدل البطالة حسب المحافظات فتشير نتائج المسح لعام 2008 ، إلى إن محافظة ذي قار لازالت تتصدر المحافظات الأخرى بارتفاع معدل البطالة حيث بلغ (30.81%)،تليها محافظة المثنى، حيث سجل معل البطالة فيها (24.93%) ثم تلتها محافظة نينوى بمعدل بطالة (21.91%)ثم محافظة صلاح الدين بمعدل (18.01%)، ويرجع السبب في ذلك إلى طبيعة اقتصادات تلك المحافظات المتمحور حول الزراعة والرعي. وفي محافظة بغداد التي سجلت اقل معدل بطالة بين السكان بعمر 15 سنة فأكثر، فقد بلغ (11.77%)، تليها محافظة السليمانية ثم بابل واربيل ، ويعود سبب انخفاض المعدلات في هذه المحافظات إلى الاستقرار الأمني النسبي باستثناء بغداد والتي تؤدي طبيعة اقتصادها وحجمه دورا مهما في تقليص معدل البطالة وزيادة واحة العمل .وكما يهر ذلك من الجدول(3).

جدول (3) معدل البطالة حسب المحافظات والجنس لسنة 2008 : نسبة مئوية

المحافظة	المجموع
ذي قار	%30.31
المثنى	%24.89
نينوى	%21.91
صلاح الدين	%18.01
بغداد	%11.77
بابل	%12.34
السليمانية	%11.88
أربيل	%13.22
البصرة	%15.51
النجف	%14.48
القادسية	%14.78
كربلاء	%14.20
دهوك	%16.91
ميسان	%16.58

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، إحصائيات السكان والقوى العاملة، مسح التشغيل والبطالة لسنة 2008، جدول(3_1) .

أما فيما يخص معدل العمالة الناقصة في العراق فسبب قلة ساعات العمل والرغبة بالعمل الإضافي للمشتغلين بسن 15 سنة فأكثر، فسيتم توضيحها من خلال الاستعانة بالجدول(4)

جدول (4) معدلات العمالة الناقصة في العراق للمدة (2003 – 2008) نسبة مئوية

السنة	معدل العمالة الناقصة
2003	% 23.5
2004	% 31.0
2005	% 30.36
2006	% 37.83
2008	% 29.80

المصدر:من عمل الباحثان اعتمادا على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية إحصاء السكان والقوى العاملة للاعوام من 2003-2008 .

ومن تحليل بيانات الجدول (4) نلاحظ أن مجموع معدل العمالة الناقصة بسبب قلة ساعات العمل بلغ (23.5%) لعام 2003 ، وهذا المعدل أرتفع ليصل إلى (31.5%) في عام 2004 بعد أن كان (23.5%) في عام 2003 ألا أن هذا المعدل أنخفض في عام 2005 حيث سجل ما نسبته(30.36%) وقد اخذ هذا المؤشر بالارتفاع حتى وصل إلى (37.83%) في عام 2006 ، ، أما في عام 2008 فتشير البيانات الواردة في الجدول إلى أن معدل العمالة الناقصة قد أنخفض بشكل واضح مقارنة بعام 2006 وكان معدلها (29.80%) .

ثالثا : أسباب البطالة في العراق :

تحدث البطالة نتيجة تفاعل ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية يصعب من خلالها توفير فرص عمل لقوة العمل على مستوى الاقتصاد القومي . وقد تفاقمت هذه الظاهرة في المرحلة الراهنة لأسباب متعددة أدت بالنتيجة إلى ارتفاع معدلات البطالة وزيادة أعداد العاطلين عن العمل ، وعليه يمكن تحديد الأسباب الرئيسة للبطالة بما يأتي :

1- الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي :

يعد الاقتصاد العراقي اقتصادا ريعيا يشكل النفط أكثر من نصف ناتجه المحلي الإجمالي وأكثر من 90% من صادراته والمصدر الرئيسي في تمويل الموازنة ، وعلى الرغم من هذه الأهمية إلا انه لا يستوعب سوى 2% من قوة العمل ، إضافة إلى أن ما يحصل من نمو في القطاع النفطي لا يؤثر في التنمية الاقتصادية للبلد التي يفترض فيه أن تنمو القطاعات الأخرى ثلاثة أمثال النمو في القطاع النفطي حتى تستوعب القوى العاملة العاطلة عن العمل إذ إن الاقتصادات الريعية غير مولدة لفرص العمل مما يؤدي إلى تفاقم معدلات البطالة [35] .

2- عدم المواءمة بين التعليم وسوق العمل :

عدم الموائمة هذه تمثل ظاهرة خطيرة تنعكس بشكل سلبي على عملية التنمية وتؤدي إلى التراجع في معدلات النمو الاقتصادي ، إذ يؤاخذ على نظام التعليم العالي في العراق وجود نسبة عالية من الكليات الإنسانية على حساب الكليات العلمية التي تؤهل الخريجين لوظيفة عملية إنتاجية وإبداعية ، فهناك أكثر من 4500 خريج كلية وأكثر من 3000 خريج معاهد ومدارس ثانوية يضافون سنويا إلى صفوف البطالة ، أي عدم توازن معدلات التشغيل مع معدلات الزيادة من الخريجين الجدد من الكليات والمعاهد الصباحية والمسائية مما يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة [36] .

3- ضعف فاعلية أو قدرة القطاع العام في توليد المزيد من فرص العمل:

خاصة بعد أغلاق العديد من المشاريع الصناعية والزراعية بعد عام 2003 فضلا عن نهب وسلب محتويات هذه المشاريع من قبل ضعاف النفوس بعد الاحتلال ، وعدم وجود نية صادقه لإعادة تأهيلها أو توفير المستلزمات الضرورية لها من جديد.

4- الفساد الإداري والمالي في العراق :

حل العراق ثالثا بعد (منيمار والصومال) في الترتيب العالمي لتقرير منظمة الشفافية العالمية لعام 2007 في الفساد الاداري والمالي ، ولا غرابة في ذلك فالفساد الإداري والمالي مستشري

في جميع مفاصل الدولة مما يؤثر في اتساع فجوة البطالة ، فالتعيين يتم ليس على أساس الكفاءة والشهادة وإنما على أساس المحسوبية والمحاصصة في جميع الوزارات مما يجعل المستحقين فعلا للعمل في المنصب والوظيفة المعينة بعيدين عنها ، فضلا عن تعطيل البرامج الاستثمارية من خلال فساد بعض القائمين عليها وفساد المقاولين وتشغيل الأحداث بدلا من الشباب العاطلين عن العمل نتيجة للأجور المتدنية للأحداث[37]

5- الحالة الأمنية :

تتسع ظاهرة البطالة في المناطق الساخنة بصورة خاصة مما يعرقل أية مشاريع تنموية أو خدمية تستقطب العاطلين عن العمل ، إذ أصبح التدهور الأمني قيدا يكبل القطاع الخاص المحلي والأجنبي وعائقا أمام الاستثمار الأجنبي المباشر على الرغم من محاولات الحكومة في خلق البيئة الجاذبة للاستثمار من خلال إصدار التشريعات اللازمة للبيئة .

6- عدم توازن معدلات التشغيل مع زيادة السكان : فكلما بقيت معدلات التشغيل على حالها ازدادت الفجوة والهوة بين المعدلين وهذا معناه زيادة في معدلات البطالة حيث أن الطلب على العمل يرتبط بالمستوى الكلي لمعدلات النمو الاقتصادي واتجاهاته العامة .

7- حل العديد من الوزارات والدوائر والمؤسسات: التي كانت تشغل آلاف العمال والموظفين وذلك بعد الاحتلال في عام 2003 .

8- بطء عملية الإصلاح الاقتصادي: وخاصة فيما يتعلق منها بإعادة هيكلة القطاع العام وتطوير القطاع الخاص، وخلق المناخ الاستثماري المناسب واجتذاب الاستثمارات الأجنبية وتحرير التجارة الخارجية والإصلاح الشامل لقطاع البنوك الحكومية [38] .

9- عدم إقدام القطاع الخاص على الاستثمار في الاقتصاد العراقي : إلا في مجالات محدودة معظمها تجارية أو خدمية ، حيث لا توجد لديه خطة واضحة لاستغلال واستخدام قوة العمل على الأمد الطويل ، إذ إن النشاط الخاص يهدف إلى الربح السريع والذي انعكس على عدم كفاءته ومنافسته للقطاع الخاص في الاقتصادات العربية والعالمية .

10- تلكؤ برامج إعادة الأعمار: وتوجيه قسم من المنح نحو النشاطات غير الانتاجية وعدم حصول تحسن ملموس في البنى التحتية ، حيث كان لهذه العوامل تأثيراتها السلبية على معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة ما بعد عام 2003 [39] .

11- الافتقار لإستراتيجية اقتصادية واجتماعية واضحة المعالم: في ظل عدم وجود توزيع عادل للدخل وزيادة عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر .

رابعا :الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة في العراق :

للبطالة آثار عديدة يمكن إجمالها بما يأتي :

1- تهميش جزء مهم من قوة العمل من خلال وضعها خارج العملية الاقتصادية وهذا يعد تبذيرا لأحد مصادر الثروة في العراق والتي بالإمكان استغلالها في عملية التنمية وتطوير الاقتصاد العراقي .

2- تؤدي البطالة إلى تدهور مستوى معيشة الفرد وبالتالي تفاقم ظاهرة الفقر ، حيث انه بارتفاع نسبتها يزداد عدد الفقراء ، وتشير خارطة الحرمان لعام 2006 إلى إن مستوى الفقر في العراق بلغ 65% في الريف بينما كان 21% في المدينة ، في حين قدرت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي معدل الفقر ب 23% عام 2007 ، وهذا يعني إن حوالي سبعة ملايين من سكان العراق هم تحت خط الفقر [40] .

3- تؤدي البطالة وبالذات بين الخريجين من أصحاب المؤهلات العالية إلى هجرة العديد منهم إلى الخارج بحثا عن فرصة عمل افضل وهو ما يعد هدرا لمورد اقتصادي لا غنى عنه في تطوير الاقتصاد والمجتمع العراقي [41] .

أما الآثار الاجتماعية والنفسية التي تسببها البطالة يمكن إيجازها بما يأتي :

1- تمثل البطالة هدرا كبيرا في عنصر العمل البشري ، إذ تعد البيئة الخصبة لنمو الجريمة والتطرف وأعمال العنف [42] .

2- ازدياد العزوبية بين الشباب والعنوسة لدى الشابات نتيجة لعدم توفر مستلزمات الزواج ومنها تكاليف الزواج المرتفعة والسكن ، وهذه الظاهرة بدأت بوادرها منذ العام 1980 عند نشوب الحرب العراقية - الإيرانية وازدادت حدة في السنوات اللاحقة .

3- للبطالة دور مهم في أن يجد العاطل نفسه أمام آثار الضغوط الاقتصادية وزيادة الفوارق الطبقية بين الشباب فتؤدي به إلى القيام بأعمال الشغب كالسلب والنهب والاعتداء على الأموال العامة والخاصة .

4- ارتفاع معدلات الإصابة بالاكتئاب النفسي والقلق والخوف من المجهول والإحباط . إذ ظهر في مسح التشغيل والبطالة إن هناك عدد من المحبطين أي العاطلين عن العمل ولا يبحثون عنه لاعتقادهم بعدم وجود فرص عمل أو بسبب كثرة البحث الإحباط من ذلك فبلغت نسبة هؤلاء (3.1%) من حجم القوى العاملة لعام 2006 [43] .

5- تهميش دور الشباب وعزلهم عن المعترك السياسي والاقتصادي والاجتماعية، فانشغالهم بالبحث عن فرص العمل يجعل همهم الأول إيجاد لقمة العيش والعمل الأفضل وتوفير أساسيات الحياة اللازمة لهم ولمن يعيلون ، ويصبح أكثرهم عرضة للأهواء المختلفة .

6- كان للبطالة في العراق آثار سلبية على السلام والاستقرار الاجتماعي، إذ يتخذ مفهوم البطالة في أحيان كثيره مضمونا تدميريا وتداعيات سيكولوجية خطيره قد تصل إلى حد تفتيت الهوية الوطنية للفرد ونقض عهده التشاركي مع المجتمع وحجره في زنزانة العنف الدفاعي، لاعتقاده أن المجتمع والدولة هما السبب في الوضع الذي هو فيه .

خامسا : أساليب معالجة البطالة في العراق : -

هنالك العديد من الأساليب التي نراها ضرورية ومناسبة في هذه المرحلة لمواجهة او معالجة ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي وهذه الأساليب يمكن إيجازها بالاتي :-

1- مادام النمو الاقتصادي هو العامل الرئيسي والمحفز للتعامل مع مشكلة البطالة فلا بد من حصر الموارد والإمكانات الاقتصادية من اجل الاستثمار ووضع الخطط لاستغلال تلك الموارد الاستغلال الأمثل، وان تكون البيانات متاحة للمستثمرين والاقتصاديين العراقيين وتحديد المجالات التي يمكن للاستثمار الأجنبي أن يدخل فيها وان يكون له دورا كبيرا في التوجه نحو الاستثمارات التي تقلل من معدلات البطالة وتحقق التنمية والتطور ولتوظيف اكبر ما يمكن من قوة العمل العراقية .

2- توجيه الإنفاق الاستثماري نحو البنى التحتية كالطرق والجسور والموانئ والمطارات وشبكات الري والبزل وشبكات الماء والكهرباء والمجاري وأي مجال آخر يخلق أرضية لتحفيز مستقبلي للاستثمارات وان يكون كثيف العمل من اجل تخفيض البطالة .

3- التحول نحو اقتصاد السوق الذي يراعي الواقع الاقتصادي والاجتماعي للعراق. [44] .

4- توفير الأمن والاستقرار بهدف جذب الاستثمار الأجنبي وتوفير المناخ الملائم له لتنفيذ أكبر عدد من المشاريع الإنتاجية التي يمكن لها أن تستوعب أعداد كبير من العاطلين عن العمل، فضلا عن تشجيع الاستثمار الخاص المحلي وتوجيهها نحو إقامة الصناعات والمشاريع كثيفة العمل لكي يمكن استيعاب اكبر عدد من العاطلين عن العمل [45] .

5- تعزيز دور القطاع الخاص، إذ تشير الدراسات إلى تنامي دور القطاع الخاص في توفير فرص العمل لاسيما مع تغيير دور الدولة من الإنتاج إلى الإدارة والتوجيه [46] .

6- تشجيع المنتج المحلي وبالشكل الذي يجعل البلد إنتاجيا وليس سوق استهلاك (الإنتاج الزراعي والحيواني) للدول الأخرى، وإعادة تأهيل المصانع والمعامل العراقية التي توقفت بعد عام 2003 والتي من شأنها استيعاب الآلاف من الشباب العاطلين عن العمل.

7- الاهتمام ببرامج تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة لدورها الهام في توفير فرص العمل من خلال إصدار التشريعات الخاصة بدعمها وتمويلها باعتبارها مصدرا من مصادر قوة الاقتصاد الوطني .

8- الالتزام بإستراتيجية شاملة ومتكاملة للبناء الاقتصادي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل القومي والاستفادة المثلى من الثروة النفطية .
9- تعاون الجميع للقضاء على آفة الفساد الإداري والمالي المستشري في الكثير من دوائر ومؤسسات الدولة، من أجل استغلال الأموال المهدورة من قبل الفاسدين في البناء والإعمار ورفع المستوى المعاشي للمواطن .
10- العمل على تنويع الاقتصاد لأن الاعتماد الشديد على النفط كقاعدة أساسية ووحيدة للأنشطة الاقتصادية ما هو إلا سوء في التخطيط الاقتصادي وشكل من أشكال التنمية غير المستدامة ليس فقط لاعتبارات بيئية بل أيضا لاعتبارات اجتماعية واقتصادية، وأن العمل على تنويع مصادر الدخل من شأنه تأمين المزيد من فرص العمل.
11- التوزيع العادل للثروة والدخل على أن لا تكون هناك فئات من الموظفين المسؤولين خاصة يتقاضون رواتب أكثر من استحقاقهم أو الخدمات التي يقدموها ،في حين أن هناك فئات أخرى من الموظفين أو العمال يتقاضون رواتب لا تكفي لسد حاجاتهم الإنسانية الضرورية مما يدفعهم إلى ترك العمل والالتحاق بجيش العاطلين.
12- ضرورة العمل على تخطيط التجارة الخارجية من خلال تشجيع الصادرات وتقييد الاستيرادات وبالذات غير الضرورية منها ، من خلال فرض الرسوم الكمر كية عليها وتقييد كمياتها وأقسامها وذلك من أجل توفير الدعم للمنتجات المحلية لكي تنمو وتتطور بالاتجاه الذي يزيد من جانب الطلب على الأيدي العاملة العراقية [47].

سادسا: قياس وتحليل اثر النمو في تغيير معدلات البطالة في العراق للمدة من 1990-2009

أولا: توصيف النموذج

اعتمد الباحثان في نموذجهما القياسي على متغير تابع ومتغيران مستقلان وكالاتي:

1- **المتغير المستقل :**

- الناتج المحلي الاجمالي والذي رمزنا له بالرمز (GDP) وهو عبارة عن مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة، ويشمل جميع المقيمين داخل حدود الدولة سواء كانوا مواطنين أو أجانب وللمدة (2000 - 2009) .
- متوسط دخل الفرد ، ويرمز له بالرمز AP

2- **المتغير التابع:**

- معدلات البطالة ورمزنا لها بالرمز (UN) . وانسجاما مع منطوق النظرية الاقتصادية التي تؤكد على وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الاجمالي والبطالة. ولمعرفة هذه العلاقة تم استخدام طريقة (OLS) وبواسطة البرنامج الجاهز (MINI TAB) وبصيغ مختلفة .
- **مصادر البيانات:** تم اعتماد بيانات وزارة التخطيط والجهاز المركزي للإحصاء والتعاون الانمائي للمدة 1990 -2009 لتقدير نموذج الانحدار الخطي للعلاقة بين النمو ومعدلات البطالة في العراق ، وكما في جدول 5 .

جدول(5) معدلات البطالة والناتج المحلي الاجمالي ومتوسط دخل الفرد منه في العراق للمدة (1990-2009)

UN	GDP	AP	السنة
5.50	16373.4	915.2	1990
6.50	7134.8	387.4	1991
7.50	8964.0	473.0	1992
8.50	13318.4	683.3	1993
10.50	12703.4	643.9	1994
12.90	10376.8	505.3	1995
13.90	15527.8	735.0	1996
15.40	26342.7	1194.9	1997
17.40	35525.0	1564.8	1998

20.20	41771.1	1786.4	1999
22.40	42358.6	1758.6	2000
24.60	43335.1	1746.4	2001
26.70	40344.9	1578.1	2002
28.10	26990.2	1024.7	2003
26.80	33485.6	1222.8	2004
17.90	34267.6	1225.4	2005
17.50	47851.4	1660.9	2006
10.26	48046.9	1618.7	2007
15.00	51823.6	1624.8	2008
18.00	54732.3	1717.6	2009

المصدر: وزارة التخطيط . الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2005 - 2006 ، ص 62 .

- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، نتائج المسح والتشغيل لعام 2008 ، ص 6 .
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، نتائج مسح التشغيل والبطالة للسنوات (2003 ، 2004 ، 2006 ، 2008 ، 2009).
- رجاء خضير عبود موسى الربيعي ، اثر السياسات المالية والنقدية في ظاهرة التضخم الركودي "الولايات المتحدة – العراق – دراسة حالة " اطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة الكوفة ، كلية الإدارة والاقتصاد 2010 ، ص 182

ثانيا: تقدير النموذج

بعد أن تم توصيف المتغير التابع والمتغيران المستقلان ، تم تقدير معادلة الانحدار للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع كالاتي :

UN=5.59-0.00018GDP+0.01 AP

1.39 -0.26 1.12

R^2=0.36 R^-=0.28

F=4.8

DW=0.52

وباستخدام برنامج MINITAB وبسلسلة زمنية للمدة 1990-2009، تم اعتماد متغيرات الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ومتوسط دخل AP كمتغيرات مستقلة ومعدلات البطالةUN كمتغير تابع ، اتضح إن المتغيرات المستقلة تفسر 36% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع وهكذا نجد ضعف العلاقة بين التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد ومعدلات البطالة في العراق وهذا ينسجم مع معظم الدراسات التي أثبتت ضعف العلاقة أعلاه، كدراسة B SILVERSTONER R.HARRIRS التي يثبت ضعف العلاقة على المدى البعيد وكذلك دراسة HERBENT BUSCHER,HURBENT GABRICH التي بينت أيضا ضعف تأثير الناتج في معدلات البطالة على المدى البعيد أيضا [48] ، ويرجع السبب في ذلك إلى الطبيعة الريعية في الاقتصاد العراقي لاعتماده على إيرادات القطاع النفطي في تمويل النمو والتنمية ،على ان استيعاب هذا القطاع للعمالة ضعيف بسبب الطبيعة الفنية والخصائص التقنية له المتمثلة في اعتماده على الأيدي العاملة الماهرة وذات مستوى تقني عالي مما يعني ضمنا عدم قدرته في تخفيض معدلات البطالة. وعلى العموم يمكن اعتبار النموذج معنوي لان قيمة F المحتسبة اكبر من القيمة الجدولية لها.

الاستنتاجات

1- تعد البطالة في العراق ذات طبيعة هيكلية لأنها تتعلق ببنية الاقتصاد العراقي .
2- تتفاوت معدلات البطالة في العراق حسب الجنس والعمر والموقع الجغرافي.

3- ادت احادية وريعية الاقتصاد العراقي الى ضعف تأثير النمو الاقتصادي على معدلات البطالة والاستخدام في العراق وهذا ينسجم مع معظم الدراسات الاقتصادية التي تتعلق بهذا الموضوع.
4- ساهمت عدة اسباب داخلية وخارجية في تفاقم البطالة في العراق وخاصة بعد عام 2003 ومنها تجميد التعيينات في مؤسسات الدولة وحل الوزارات وتسريح اعداد من العاملين وغلق العديد من المصانع والمعامل مما زاد من حجم البطالة في العراق.
5- فسرت المتغيرات الاقتصادية المستقلة ما قيمته 36% من التغيرات في معدلات البطالة استنادا الى النموذج القياسي الذي طبق في هذا البحث.
6- ان العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة علاقة باتجاه واحد بسبب ضعف الارتباط بين الناتج ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي لاعتماده على قطاع النفط في تكوين الناتج مما حد من قدرة الاقتصاد في امتصاص الزيادة الحاصلة في عرض العمل.
7- تراوحت معدلات البطالة بين الزيادة والانخفاض طبقا الى طبيعة المتغيرات السياسية خلال مدة البحث.

التوصيات

1- إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي بما يؤدي إلى تفعيل سياسات الاقتصاد الكلي وزيادة تأثيرها في تخفيض معدلات نمو عالية لزيادة حجم الاستخدام وبالتالي خفض معدلات البطالة .
2- اعتماد سياسة تنموية متوازنة بين مناطق وأقاليم العراق لتجاوز التفاوت الذي أشار إليه البحث في النقطة 2 من الاستنتاجات .
3- تنويع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد العراقي ودعم هيكل الصادرات لزيادة القدرة الاستيعابية للعمالة فيه لاسيما إن معدل النمو السكاني في العراق بحدود 3% سنويا.
4- دعم الاستقرار السياسي والأمني لتوفير بيئة ملائمة للاستثمار وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي والذي ينعكس بدوره على زيادة الاستخدام وبالتالي تخفيض معدلات البطالة.
5- دعم مشاريع حاضنات الإعمال بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة الاستخدام وبالتالي المساهمة في خفض معدلات البطالة.
6-إعادة تأهيل بعض المعامل والمنشئات التي كانت تعمل لحساب التصنيع العسكري سابقا وجعلها ذات طبيعة مدنية لتساهم في امتصاص جزء من قوة العمل العاطلة .

الهوامش والمصادر :

1. محمد ناصر إسماعيل وآخرون، واقع التشغيل والبطالة في العراق للفترة 1977 – 2004 ، مجلة التقني ،المجلد 21 ، العدد 6، 2008 ، ص 95.
2. د. طاهر فاضل البياتي وآخرون ، مدخل إلى علم الاقتصاد ، دار وائل للنشر ، ط 1 ، الأردن ، 2009 ، ص298 .
3. رمزي زكي ، الاقتصاد السياسي للبطالة ، مجلة عالم المعرفة ، العدد 226 ، الكويت ، أكتوبر ، 1997، ص39 .
4. د.ندوة هلال جودة، و د. رجاء عبد الله عيسى، العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلة 12، العدد 3، 2010، ص65 .
5. Griffiths and s.wall applied Economics7th .edlongman England 1997 , p.499 .

6. د . طاهر البياتي وآخرون ، مصدر سابق ، ص299 .
7. فالح نغيمش مطر الزبيدي ، البطالة والتنمية البشرية في العراق –أسباب وانعكاسات للمدة 1990 – 2006 ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة السابعة ، العدد التاسع عشر ، 2009 ، ص176 .
8. د . محمد نبيل جامع ، البطالة قنبلة موقوتة فك شفرتها حديث مع السباب ، المكتب الجامعي الحديث 2008 .
9. د . أسامة السيد عبد السميع ، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ط 1 ، 2008 ، ص 15 .
10. المكتبة الافتراضية العلمية العراقية- د. خليفة ابراهيم عودة وعلي ياسين عبدالله – ظاهرة نمو معدلات البطالة بين خريجين الجامعات العربية – المؤتمر العربي الأول – كلية القانون والعلوم السياسية- المملكة الأردنية الهاشمية- 2012 .
11. جيمس جوار تينيوريجارداستروب، الاقتصاد الكلي، ترجمة د. عبد الفتاح عبد الرحمن عبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1988، ص 124 .
12. د. طاهر فاضل البياتي وآخرون ، مصدر سابق ، ص285 .
13. عماد لطيف كريم ، دراسة تحليلية عن ظاهرة البطالة ، البيت الثقافي ، بابل ، 2006 .
14. مهند العقابي ، من أولويات الحكومة وبعد الملف الأمني تشغيل العاطلين ، التآخي ، العدد 4489في 4/ 2005/6 ، ص 5 .
15. حسناء ناصر إبراهيم ، البطالة وخلق فرص العمل إحدى تحديات الوضع الراهن ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد التاسع عشر ، 2009 ، ص 72.
16. عامر عبد الأمير شاكر ، أساليب مواجهة البطالة في ظل تحديات إصلاح الاقتصاد العراقي المؤتمر العلمي الأول للفترة 15- 16 نيسان ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة تكريت ، 2009 ، ص3.
17. المصدر السابق نفسه ، ص4.
18. بشير بهار لاميوس، اتجاهات جديدة من علم الاجتماع، ترجمة احسان محمد الحسن، د . عبد المنعم الحسني، بيت الحكمة ، 1997،ص90.
19. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2008، ص40 .
20. حسناء ناصر إبراهيم ، مصدر سابق ، ص 74 .
21. محمود محمد، المشاكل الهيكلية للتنمية، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 1995 . ص90 .
22. د . عبد القادر محمد عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1999 ، ص11 .
23. Campbell R. andStanley L. Economic: Principles, Problems, and policies , sixteen Edition , mc Graw – Hill , Irwin , 2005 , P . 6 .
24. فايز إبراهيم الحبيب ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة الرابعة ، الرياض ، 2000 ، ص 469 .
24. د . مجدي الشوربجي، اثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد السادس، ص142.
25. Charles wyplosz , Economic growth and the laber market, Europe's challenge , National Bank of Belgium , working papers , Research series , may, 2000
26- Dale Timor tensen, Grawth ,unemployment . andlaber market policy , northwestern university , October , 2004 .

27- د . عبد الجبار عبود الحلفي ، الاقتصاد العراقي ، بغداد ،مركز العراق للدراسات ، مطبعة البينة ، 2008 ، ص67 .
28- المصدر السابق نفسه .
29 – د . سامي عبيد محمد ، الخصخصة في الاقتصاد العراقي (الإجراءات والمعوقات) ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 27 ، المجلد السابع ، كانون الثاني ، 2011 ، ص45 .
30- د . احمد عمر الراوي ، الاستثمار الخاص ودوره في عملية الإصلاح الاقتصادي في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 15 ، العدد 55 ، 2009 ، ص126 .
31- عبد الجاسم عباس ، إشكاليات التنمية الاقتصادية الراهنة في العراق بين اختيار المنهج الفكري وتطبيق آليات التحول نحو اقتصاد السوق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القادسية ، 2012 ، ص59 .
32- علي عبيد محمد سعيد الراوي، اتجاهات ومهام السياسة الاقتصادية المناسبة للاقتصاد العراقي، الندوة الخامسة من سلسلة الندوات التي يقيمها مكتب الاستشارات، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2005، ص98 .
33- عضيد شياع عواد، الاقتصاد العراقي في ظل الاحتلال، نقلا عن الموقع الالكتروني
Htt:www.almansore .com /index,php .
34- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق لسنة2006، بغداد، 2006،ص195 .
35- د . ندوة هلال جودة، د . رجاء عبد الله عيسى، مصدر سابق، ص72 .
36- د . عبد الجبار عبود الحلفي، مصدر سابق، ص86 .
37- عامر عبد الأمير شاكر، مصدر سابق، ص5 .
38- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، التقرير الاقتصادي العراقي لعام 2006 ، دائرة التخطيط الاقتصادي ، 2006 ، ص38 .
39- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،"الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر"، 2009، ص8 .
40- د . محمد عبد الله البكر، اثر البطالة في البناء الاجتماعي،ط1 ،2009 ، ص65 .
41- د . حسن لطيف كاظم الزبيدي، د .عاطف لافي مرزوك، حال التنمية البشرية في العراق: سجل التدهور، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد التاسع، العدد 4، 2007 ، ص232.
42- فالح نغيمش، مصدر سابق ، ص191 .
43- د .عبد الحسين محمد العنبكي، الإصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، دار الصنوبر للطباعة ، مركز العراق للدراسات ، 2008 ، ص120 .
44- د .عبد الرحمن نجم المشهداني ، ظاهرة البطالة في العراق والحلول المقترحة لها، المحلية العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، العدد (11)، السنة الرابعة، 2006 ، ص85.
45- باسم عبد الهادي، البطالة في الاقتصاد العراقي، المحلية العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، العدد (11) ، السنة الرابعة ، 2006 ، ص99 .
46 - نبيل جعفر عبد الرضا - مشكلة البطالة في العالم العربي وسبل حلها - الحوار المتمدن - ع3711 – 28 / 4 / 2012 .
48- د. ندوة هلال جوده- د. رجاء عبد الله عيسى، العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق، بحث منشور في مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية 2010، ص 74.